مؤسسات صناعة الفتوى المعاصرة
هيئة أيوفي أنموذجا

بقلم

سعـاد بـيات
طالبة دكتوراه في المعاملات المالية المعاصرة
معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
souadahmad11@gmail.com

د.حـيـاة عـبيـد
أستاذة محاضرة "أ" في الفقه وأصوله بقسم الشريعة
معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
abid-hayat@univ-eloued.dz

مقدمة

كان الاجتهاد الفردي ضرورة في الماضي، نظرا لصعوبة الاجتهاد الجماعي وربما استحالته؛ وذلك لتواجد العلماء والفقهاء المجتهدين في أصقاع متفرقة من العالم، أما اليوم وفي ظل زخم تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات فقد أصبح الاجتهاد الجماعي من السهولة بمكان. ثم إن كثرة النوازل والقضايا التي تعرض للمسلمين وتشعبها وتشابكها وتداخلها مع مسائل أخرى طبية أو مالية أو جنائية وغيرها يصعب على فقيه واحد أن يبحث فيها ويحكم عليها، إلا إذا كان عالما موسوعيا، وأين العالم الموسوعي اليوم ونحن في ذروة عهود التخصص!؛ فتحتاج النازلة أكثر من متخصص لينظر فيها؛ لهذا أصبح الاجتهاد الجماعي المنظم حاجة من حاجات العصر الضرورية لمواكبة التغيرات السريعة ولخلق حالة من التواؤم والاستقرار على عدة مستويات، من هنا تأتي أهمية مؤسسات ودور الفتوى والاجتهاد الجماعي المنظم، خاصة تلك التي تهتم بمسائل المعاملات المالية فقد عرفت الصناعة المالية الإسلامية تطورا وتنوعا كبيرين في الآونة الأخيرة، وكانت من أبرز مؤسسات الاجتهاد الجماعي المنظم التي تهتم بالبحث في مسائل ومتعلقات المعاملات المالية وضبطها وتحكيمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تعرف اختصارا بـــ: أيوفي (AAOIFI) والتي اضطلعت بأداء دور المُحكِّم والمراقب والموجه للمؤسسات المالية الإسلامية.

أهمية الموضوع:

تعتبر الهيئات الدولية مرجعيات متقدمة تخدم الصناعة المالية الإسلامية وتسعى لتطويرها وتعميمها، وأيوفي واحدة من هذه الهيئات وربما هي الأبرز اليوم، رغم وجود جهات أخرى شبيهة لها مثل مجلس الخدمات الإسلامية المالية (IFSB) بماليزيا وغيرها، ومجموع هذه الهيئات يشكل المعين الأساسي للهيئات الشرعية والجهات الرقابية على المؤسسات المالية الإسلامية بما تقدمه من معايير وضوابط تساعد في توحيد المرجعية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية والوصول إلى أفضل مستوى ممكن من الالتزام الشرعي.

الإشكالية: ما هي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وما هي أهميتها بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وما قيمة معاييرها الشرعية؟، وهل تؤدي أيوفي وزميلاتها الدور المنوط بهم أداؤه في دفع عجلة الصناعة المالية الإسلامية للأمام؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية اخترنا أن تكون مداخلتنا بعنوان: مؤسسات صناعة الفتوى المعاصرة "هيئة أيوفي أنموذجا"

الدراسات السابقة: كانت الدراسات السابقة في ما يتعلق بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قليلة؛ فاضطررت لإتمام هذه الورقة للاستعانة بفيديوهات مصورة على الشبكة تمت فيها استضافة الأمين العام لهيئة أيوفي الدكتور حامد ميرة، وكانت المراجع الأخرى كما يأتي:

شيرين سالم أبو قنعونة، الهندسة المالية الإسلامية، ط؛ 1، دار النفائس، الأردن، 1437هـ/2016م، وهي رسالة دكتوراه تحصلت عليها صاحبتها من الجامعة العالمية بماليزيا، تناولت فيها الحديث عن أيوفي بشكل مختصر جدا تحت مطلب كان بعنوان "وقفة تعريفية بأهم المؤسسات التي تنهض بمسؤولية الاجتهاد المعاصر في الصناعة المصرفية"

- **أسامة فتحي أحمد يونس، معايير التمويل الشرعية لأيوفي، ط؛ 1، دار النفائس الأردن،**

1439هـ/2018م، الجامعة العالمية بماليزيا، استفدت من مدخل هذه الدراسة، الذي أفرده المؤلف للتعريف بهيئة أيوفي، أما صلب الدراسة فتناول معيار المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع الموازي، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد استفدت أيضا من كتاب المعايير الشرعية الصادر عن أيوفي.

أما الإضافة التي ستكون في هذه الورقة فهي دراسة حول هيئة أيوفي من حيث هي هيئة لضبط وتوجيه وتحكيم خدمات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار معايير شرعية بالدرجة الأولى وأخرى محاسبية ومعايير مراجعة وحوكمة وأخلاقيات عمل.

المنهج: يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي

الخطة: للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعت الخطة التالية:

مقدمة

المطلب الأول: تعريف الفتوى وضوابطها

الفرع الأول: تعريف الفتوى (لغة واصطلاحا)

الفرع الثاني: ضوابط الفتوى

المطلب الثاني: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الفرع الأول: التعريف بهيئة أيوفي

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لأيوفي

الفرع الثالث: أيوفي مرجعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الخاتمة

أعددت هذه الورقة خصيصا للمشاركة في الملتقى الدولي الرابع حول: "صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة"، المقام في قسم الشريعة بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي، الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الفتوى وضوابطها.

تزداد أهمية الفتوى في وقتنا المعاصر كلما استجدت المسائل وتنوعت النوازل؛ وقد يعزى ذلك للتطورات السريعة التي يمر بها العالم عموما والعالم الإسلامي خصوصا، ففي ظل هذا التطور التكنولوجي والصناعي والطبي والمالي والتقلبات السياسية والثورات والحروب.. تعرض للفرد والمجتمع المسلم كل حين مستجدات طبية ومالية ونوازل في الجنايات والحدود والأطعمة وغيرها، فوجب على المجتهدين من فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية سواء كانوا أفرادا أو في شكل هيئات ومجامع ومؤسسات فتوى النظر فيها والحكم عليها حتى لا يقع المسلم في المحظور، ولتتأكد عالمية الإسلام ومرونته وصلاحيته لكل زمان ومكان.

ولا يخفى على متابع لشؤون المسلمين في وقتنا المعاصر ما يحدث فيها من تولي بعض مَنْ ليس أهلاً للفتوى أمرها، و تجاسر البعض على مكانتها وقدرها، مِمّا ترتّب عليه اختلاط الأفهام، وانحراف الأفكار، في كثير من القضايا الحادثة ذات التأثير الكبير على الأمَّة الإسلاميّة جمعاء، فكثير من الأحكام أطلقت دون تأمُّل في أدلتها، وبعضها أسيء فهمه، وبعض آخر أخطئ في تنزيله في المحل، إلى غير ذلك من المشكلات التي لا حصر لها[1].

الفرع الأول: تعريف الفتوى لغة واصطلاحًا

الفتوى لغة: بفتح الفاء هي اسم من أَفْتَى العالم إذا بيّن الحكم ، واسْتَفْتَيْتُهُ إذا طلبت منه أن يفتي[2]

وأَفْتَى الفَقِيْهُ يُفْتِي إِفْتَاءً: إذا بَيَّنَ المبهم، وهي الفُتْيَا [3]، وأفتيته في مسألة إذا أجبته عنها ، وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ [النساء:127]، قال عبد الحق بن عطية: "أي يبين لكم حكم ما سألتم عنه"[4]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ [الصافات:11]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: أَيِ اسْأَلْهُمْ. [5] و "السائل يسمى المستفتي، والمسئول الذي يجيب: هو المفتي، وقيامه بالجواب هو الإفتاء، وما يجيب به هو الفتوى، فالإفتاء يتضمن وجود المستفتي

---

1 معاوية أحمد سيد أحمد، الفتوى ونقلها: شروط وضوابط، بحث منشور على: http://www.riyadhalelm.com/researches/4/100w_ftwa_nqlha.doc، تم التصفح في: 2019/09/05م على: 6:20م.

2 أحمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص462.

3 الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ج9، ص471.

4 عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص138.

5 محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج15 ص68

والمفتي والإفتاء نفسه والفتوى"1

الفتوى اصطلاحًا:
المعنى الاصطلاحي للإفتاء هو ذاته المعنى اللغوي لهذه الكلمة، لكن بقيد واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية، وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي2.
عرف القرافي-رحمه الله- الفتوى بأنها: "إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة" 3، وجاء في الموسوعة الكويتية أن الفتوى في الاصطلاح: "تَبْيِينُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ عَنْ دَلِيلٍ لِمَنْ سَأَلَ عَنْهُ ، وَهَذَا يَشْمَلُ السُّؤَالَ فِي الْوَقَائِعِ وَغَيْرِهَا"4.

الفرع الثاني: ضوابط الفتوى5

هناك مجموعة من الضوابط وضعها الفقهاء للفتوى حتى تكون صحيحة منسجمة مع روح الشرع ومقاصده، وفيما يلي ذكر بعض ضوابط الفتوى باختصار:
أن تكون مستمدة من الأدلة الشرعية: ويعني ذلك الأخذ بما أجمع عليه أئمة الهدى، وإذا تعددت الأقوال في المسألة أخذ بأرجحها وأقواها دليلا.
تحقيق مناط الفتوى: ومعناه تنزيل الفتوى على واقعها ؛ وذلك يتطلب فقه المفتي بالواقع فلا يخرج الفتوى عن ظروفها وملابساتها الزمانية والمكانية.
التحري للإيضاح والتبيين: فيتحرى وضوح عبارات الفتوى حتى لا تكون ألفاظه حمالة أوجه قابلة للتأويل والتلاعب.
إفادة المستفتي بما لم يسأل عنه : وذلك إذا علم المفتي من حال المستفتي أنه مع حاجته إلى بيان حكم ما سأل عنه محتاج إلى أن يبين له معه حكم شيء آخر لم يسأل عنه، والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام للصياد الذي سأله عن الوضوء بماء البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"6.
أن لا تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الرخص والحيل المحرمة أو المكروهة.
في هذا العصر يتطلب الأمر الابتعاد قدر الإمكان عن الإفتاء الفردي خاصة في المسائل التي تعم بها البلوى ، ويمكن أن يترتب على الخطأ فيها تشتيت شمل الأمة، أو إيقاع شبابها في فتن لا مخرج لهم منها، ولهذا يرى عامة أهل العلم عدم تصدي الأفراد للاجتهاد في النوازل العامة7

المطلب الثاني: هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية

لكل نظام متطلباته المؤسسية، والصناعة المالية الإسلامية كنظام ليست استثناء من ذلك فهي تحتاج أولا إلى التنظير ثم إلى عدد من المؤسسات والترتيبات الداعمة بغية القيام بوظائفها المتعددة والمتنوعة، وعلى صعيد المؤسسات الداعمة شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية من أهمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ "Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions " AAOIFI **وقد أضحت هذه المؤسسة إحدى البنى التحتية التي يقوم عليها العمل المصرفي بل والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام؛ حيث ترعى وتتابع ولادة وتطور منتجات وخدمات المالية الإسلامية8.**
تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أبرز المنظمات الدولية غير الربحية المستقلة والداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي من المؤسسات المتخصصة في المعاملات المالية الإسلامية، وقد حازت على ثقة واحترام كثير من المتخصصين في المعاملات المالية الإسلامية، ابتدأت عملها بإعداد معايير محاسبية بمستندات شرعية، ثم أفردت المعايير

---

1 عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، ص140.
2 عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، ص140.
3 أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، ج10، ص121.
4 وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج32، ص20.
5 محمد أحمد لوح، الفتوى وضوابطها، مقال منشور على موقع: http://www.drmalo.com، تم التصفح في: 2019/09/05م على: 06:25م.
6 أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب ماء البحر، حديث رقم: 59، ج1، ص50. وقال عنه الألباني صحيح.

7 محمد أحمد لوح، الفتوى وضوابطها، مرجع سابق: تم التصفح في: 2019/09/05م على: 06:25م.
8 شيرين سالم أبو قنعونة، الهندسة المالية الإسلامية، ص417. بتصرف

الشرعية بشكل مستقل عن المعايير المحاسبية، وتهدف هذه المعايير إلى ضبط وتقنين الصناعة المالية الإسلامية، وتوحيد المرجعية الشرعية والمحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وجهات الرقابة والتدقيق عليها1.

الفرع الأول: التعريف بهيئة أيوفي

كانت البذرة الأولى لإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك في اسطنبول مارس 1987م كاقتراح لإنشاء هذه الهيئة ، ثم كونت بعد ذلك عدة لجان للنظر في أفضل السبل لإعداد معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، وصدر عن تلك اللجان تقارير ودراسات2.

تأسست أيوفي بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فيفري 1990م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح ، وكان ذلك في 27 مارس 1991م، وقد قامت الهيئة منذ إنشائها بمواصلة الدراسات من خلال اجتماعات دورية للجنة التنفيذية للتخطيط والمتابعة3.

تم إدخال تعديلات على النظام الأساسي للهيئة سنة 1995م، وفي عام 1998م، نشأت المعايير الشرعية، والمجلس الشرعي الذي يُصدره ا، ونصت المادة الرابعة من النظام الأساسي المعدل على أن الهيئة تهدف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى4:

تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث والتقارير.

إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية ، وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تُتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدّها المؤسسات المالية الإسلامية.

مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة؛ لتواكب التطور في مختلف أنشطة ومعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.

لهيئة أيوفي منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة ، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها مصارف مركزية وسلطات رقابية ومؤسسات مالية وشركات محاسبة وتدقيق ومكاتب قانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم مثل مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومركز قطر الدولي المالي (QIFC)، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم5.

كانت الهيئة في أول نشأتها مقتصرة على إصدار معايير المحاسبة والمراجعة فقط، ثم أصبحت تصدر خمسة أنواع من المعايير على رأسها المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة، والمراجعة، والحوكمة، وأخلاقيات العمل، وأصدرت حتى الآن6:

58 معيارا شرعيا

26 معيارا محاسبيا

---

1 ينظر: أسامة فتحي أحمد يونس، معايير التمويل الشرعية لأيوفي، ص12.
2 المرجع نفسه: ص38-39.
3 أيوفي، المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص22.
4 ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص22، وشيرين سالم أبو قنعونة، مرجع سابق: ص422-423.
5 موقع أيوفي: https://aaoifi.com تم التصفح في: 2019/09/04، على: 09:48ص
6 مقدمة عن المعايير الشرعية لهيئة لأيوفي، قدمها د.حامد ميرة، الأمين العام لهيئة أيوفي في فيديو على موقع: https://www.youtube.com، تم التصفح يوم: 2019/09/04م على: 7:50ص.

7 معايير حوكمة
5 معايير مراجعة
معيارين في أخلاقيات العمل

أنشئت الهيئة لتكون ملتقى جماعيا ومركزاً علمياً وفنيا لالتقاء الفكر والعلم والخبرة، وتأطير المرجعية للمالية الإسلامية في مؤسسة واحدة تجمع الآراء، وتختصر الجهود على العاملين في الحقل المالي الإسلامي، وتضع بين أيديهم خلاصة العلم والرأي فيما يتعلق بمؤسساتهم1، فتعتبر أيوفي من المؤسسات القليلة في العالم التي تضطلع بمهمة الاجتهاد المعاصر الذي يرسم ضوابط المعاملات في المؤسسات المالية الإسلامية2.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لهيئة أيوفي

تتكون هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من عدة مجالس ولجان رئيسية وأخرى فرعية، مكلف كل منها بأداء مجموعة من الأعمال والمهام التي تصب في المهمة الأساسية للهيئة، وذلك وفق أطر وضوابط معينة يحددها النظام الأساسي للهيئة.

الأمانة العامة: تتكون من الأمين العام والجهاز الفني والإداري بمقر الهيئة، والأمين العام هو المدير التنفيذي للهيئة، يقوم بتنسيق أعمال كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمناء ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة والمجلس الشرعي واللجنة التنفيذية3.

مجلس الأمناء4: يتكون من 19 عضوا، تعينهم الجمعية العمومية لمدة خمس سنوات، ويمثل مجلس الأمناء فئات متعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية ،وهيئات رقابية شرعية، ومحاسبين وقانونيين، من مهام مجلس الأمناء:

تعيين أعضاء مجالس الهيئة وإعفاؤهم وفقا لأحكام النظام الأساسي للهيئة.
تدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة واستثمار أموالها.
تعيين الأمين العام للهيئة.

اللجنة التنفيذية: تتكون من 6 أعضاء: رئيس، وعضوين من مجلس الأمناء، والأمين العام، ورئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، ورئيس المجلس الشرعي، ومن مهام اللجنة التنفيذية مناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية5.

الجمعية العمومية: تتألف من جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المراقبين، والجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة، تجتمع مرة في السنة على الأقل6.

المجلس الشرعي: هو المجلس الفني المختص بإصدار المعايير ومراجعتها وتحديثها، وله السلطة المطلقة في ذلك، وتتم إعادة تشكيله كل 4 سنوات، يضم المجلس في عضويته 20 من أبرز علماء وفقهاء الأمة الإسلامية المتخصصين في فقه المعاملات المالية من 15 دولة حول العالم، كما أن منهم فقهاء يمثلون أقليات مسلمة حول العالم، ومن جميع المذاهب الفقهية المعتبرة7 حيث يتم تمثيل المذاهب بشكل متوازن 8، أما الأعضاء فتشترط أيوفي شروط عديدة لعضويتهم فتختار النخبة والخبراء المبرزون في الصناعة على مستوى العالم؛ لأنها تتحرى إصدار معايير عالمية كأن يكون العضو متحصل على مؤهل علمي في الفقه أو أصوله لا يقل عن درجة الماجستير، وأن يكون لديه خبرة لا تقل عن 15 سنة في القضاء أو الفتوى أو التأليف أو التدريس في ما يتعلق بفقه المعاملات المالية، وأن يكون حسن السيرة والسلوك معروفا بالوسطية في منهجه الفكري والسلوكي. بعيدا عن التعصب، وغيرها من الشروط الواجب توافرها في العضو المنتسب للهيئة9.

---

1 أسامة فتحي أحمد يونس، معايير التمويل الشرعية، مرجع سابق ص38.
2 شيرين سالم أبو قنعونة، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص417.
3 ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص27.
4 ينظر: المرجع نفسه، ص27-28.
5 ينظر: المرجع نفسه، ص28.
6 ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص29.
7 كالمذهب: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ينظر: مقدمة عن المعايير الشرعية لهيئة لأيوفي، د.حامد ميرة، مرجع سابق، تم التصفح يوم: 2019/09/04م على: 7:50ص.
8 المرجع نفسه.
9 حصة دين ودينار، "أيوفي ومعاييرها الشرعية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية"، فيديو على موقع: https://www.youtube.com تمت فيه استضافة الأمين العام لأيوفي: تمت المشاهدة في: 2019/09/07م، على: 09:30م.

من مهام المجلس الشرعي1:

تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات، مما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية التي تمكّن المؤسسات المالية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية.

دراسة المعايير التي تعمل الهيئة على إصدارها في مجالات المحاسبة والمراجعة أو الأخلاقيات، والبيانات ذات الصلة، وذلك في المراحل المختلفة للتأكد من مراعاة هذه الإصدارات لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

مجلس معايير المحاسبة والمراجعة2:

يتكون مجلس معايير المحاسبة والمراجعة من 20 عضوا، ويمثل أعضاؤه مجموعة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، وأساتذة جامعات ... من مهامه:

إعداد بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها.

إعادة النظر بغرض الإضافة، أو الحذف، أو التعديل في بيانات ومعايير المحاسبة والمراجعة.

الفرع الثاني: أيوفي مرجعية للمؤسسات المالية الإسلامية

لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دور هام في تنظيم الاجتهاد الجماعي في القضايا والموضوعات الحساسة، ووضع محددات للمسائل التي يستوجب العمل على توسيع دائرة الاستشارة حولها والعمل على نشر الالتزام بالقرارات المجمعية والمعايير الشرعية ، كما تعمل الهيئة على تأطير ورعاية مهنة الهيئات الشرعية ووضع قواعد السلوك وتقديم الدعم والمساندة للهيئات فيما يستجد من موضوعات وأحداث ذي علاقة بمزاولة مهامهم3.

وفيما يتعلق بالفتوى تعمل الهيئة على وضع معايير ومنهج إصدار الفتاوى وإيجاد القبول لها، ومتابعة الفتاوى المالية الصادرة بشأن المنتجات المالية المستحدثة وتقييمها طبقا لمعايير محددة بوصفها تمثل الأساس النظري لتلك المنتجات ، كذلك الترجيح بين المسائل الخلافية المتعلقة بالمالية المعاصرة ووضع محددات للمسائل التي تستوجب اجتهادا جماعيا والتنسيق مع المجامع الفقهية بهذا الأمر، وتعزيز الشفافية والجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية، وإصدار تقرير عن واقع الفتوى والالتزام الشرعي في الصناعة المالية الإسلامية والمنتجات التي تقدمها4.

أولا: تعريف المعايير الشرعية

تمثل المعايير في أي تخصص حجر الزاوية لتطور أي مجال، أما معايير أيوفي الشرعية فهي: :قواعد وضوابط مختصرة الصياغة تهدف إلى توصيف عقود ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية وبيان أحكامها الشرعية مع العناية بالمستجدات لتكون دليلا عمليا يختصر الخبرات ويطورها"5.

نستطيع القول بأن المعايير الشرعية: "هي دليل عمل ينظم خطوات التنفيذ المطلوبة شرعا لمزاولة أو مراقبة عقد أو منتج أو خدمة" 6، والمستهدف في المقام الأول بالمعايير هم المطبقون المطبقون في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، فيكون المعيار بين يدي المطبق أشبه بالدليل والمرجع الذي يساعده في مختلف أعمال7

نموذج لمعيار من معايير أيوفي 8: فيما يلي مثال على معايير أيوفي الشرعية وهو معيار المضاربة، رقم المعيار 13، وسأذكره باختصار دون تفصيل، يحتوي المعيار على: التقديم، ونص المعيار، وتاريخ اعتماد المعيار، والملاحق.

---

1 ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص29-30.
2 ينظر: المرجع نفسه، ص30.
3 شيرين سالم أبو قنعونة، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص423.
4 شيرين سالم أبو قنعونة، المرجع نفسه؛ ص423
5 مقدمة عن المعايير الشرعية لهيئة لأيوفي، مرجع سابق، تم التصفح يوم: 2019/09/04م على: 7:50ص.
6 المصدر نفسه.
7 المصدر نفسه.
8 ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق:ص367-390

أما التقديم: ونصه الآتي: "يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للمضاربة بنوعيها: المطلقة، والمقيدة، والضوابط التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مراعاتها، سواء كانت مؤسسة، مضاربا أم رب مال"

أما عناصر نص المعيار فهي: نطاق معيار المضاربة، تعريف المضاربة، والاتفاق على التمويل بالمضاربة، عقد المضاربة، أنواع المضاربة، الضمانات في عقد المضاربة، رأس المال وشروطه، أحكام الربح وشروطه، صلاحيات المضارب وتصرفاته، انتهاء المضاربة، تاريخ إصدار المعيار.

ثالثا: تاريخ اعتماد المعيار

رابعا: الملاحق وفيها:

الملحق الأول: وهو عبارة عن نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

الملحق الثاني: وهو مستند الأحكام الشرعية التي تتعلق بالمضاربة

الملحق الثالث: وفيه التعريفات

تُذكر هذه العناصر في كل معيار من معايير أيوفي تقريبا مع اختلاف بسيط، وامتازت نصوص المعايير بصياغة فقهية رصينة ومختصرة.

ثانيا: أهمية هيئة أيوفي ومعاييرها الشرعية

أصبح الحديث عن أهمية أيوفي ومعاييرها خاصة الشرعية منها وأثرها الدولي ومهنيتها من المسلمات في مجال الصناعة المالية الإسلامية، كما أن الصناعة المالية الإسلامية بكل أطرافها الرئيسة في أنحاء العالم قد أصبحت تعد نفسها جزءاً من هذه المعايير، لما اتخذته أيوفي من خطوات جادة وحثيثة في توسيع دائرة المشاركة في إعداد المعايير وتطويرها ومراجعتها، وتعزيز مستوى الشفافية في ذلك، وجعل الصناعة على علم بشكل وثيق عما يحدث من تطورات في هذا المجال المهم؛ وهو ما ساهم في رفع مستوى جودة المعايير أولاً، وفي مدى قبولها وانتشارها ثانياً، بل واعتمادها والإلزام والالتزام بها ثالثاً، مما نتج عنه التزايد المطرد في عدد الدول التي تعترف بهذه المعايير وتلتزم بها1.

تكمن أيضا أهمية أيوفي ومعاييرها الشرعية في كونها أحد أبرز ممثلي الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم؛ ذلك لأن لأيوفي دورا كبيرا في ترشيد الصناعة المالية الإسلامية 2 من خلال العمل على توحيد مرجعية العمل المصرفي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي، كما أنها تساهم في تنميط وتقريب التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علماً أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد؛ وإنما يتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة من الصيغ وَضْع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي3.

كما تربط هيئة أيوفي علاقات متنوعة بعدة مؤسسات عالمية، فهي مستشار صندوق النقد الدولي، كما تربطها مشروعات وعلاقات مهنية مع البنك الدولي العالمي، وهي مستشار لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وتضع دور الفتوى الرسمية وغير الرسمية ثقتها ومصداقيتها في المعايير الصادرة عن أيوفي فضلا عن البنوك المركزية وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية4.

ثالثا: مزايـــا معـــايير أيـــوفي5.

شكلت المعايير الشرعية معلما أساسيا من معالم التجديد الكبرى في فقه المعاملات المالية.

قادت المعايير التطبيقات المصرفية والمؤسسات المالية الإسلامية نحو العالمية.

أثبتت المعايير قوة العقلية الفقهية وثراءها وقدرتها على مواكبة المستجدات وتنظيم أحكامها المعاصرة طبقا لنصوص وقواعد الشريعة الإسلامية.

أوجدت المعايير مادة علمية ثرية في متناول القانونيين لينطلقوا بعدها في صياغة العقود والاتفاقات، كما قدمت مادة قانونية مرجعية يمكن أن تستند إليها الهيئات القضائية للفصل في المنازعات.

أعادت المعايير الاجتهاد الجماعي المنظم لأحكام المعاملات المالية على أسس إجرائية.

---

1 أيوفي 2017 عام من النجاحات والتطور، (إصدار لأيوفي تجمع فيه إنجاز الهيئة سنويا)ص14.
2 حصة دين ودينار، مرجع سابق: تمت المشاهدة في: 2019/09/07م، على: 09:30م.
3 دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، عبد الباري مشعل، ص9. بتصرف.
4 حصة دين ودينار، مرجع سابق: تمت المشاهدة في: 2019/09/07م، على: 09:30م.
5 المرجع نفسه: ص45-46.

رابعا: أهمية اعتماد معايير أيوفي

إن إيجاد معايير شرعية موحدة تصدر عن مجلس أو هيئة دولية معتمدة تلتزم بها الهيئات الشرعية ومؤسسات المالية الإسلامية جدير بالتعويل عليه للوصول بالمصرفية الإسلامية إلى بر الأمان، كما أنه كفيل بتوحيد المرجعية لهذه المؤسسات فضلا عن أنه سيوفر للصناعة المالية الإسلامية الناشئة مختلف المستلزمات لتنمو وتتطور وتنافس وتستمر، فوجود هيئة شرعية لمؤسسة أو دولة سيكون الأثر الناشئ عنها محدود ولا يتعدى نطاق تلك المؤسسة أو الدولة، إضافة إلى أن هناك مسائل مالية معقدة ومتشابكة لا يمكن لهيئة شرعية في بنك أن تبت فيها بحال، لذا أصبح اعتماد معايير أيوفي ضرورة خاصة وأن موجبات الثقة في أيوفي ومعاييرها متوافرة وذلك من خلال مراحل إعداد المعايير وفرض دراستها وتعديلها قبل اعتمادها من قبل المجالس وإصدارها، كما أنه يشرف على عملية إعداد وإصدار هذه المعايير مجموعة متخصصين وعلماء مبرزين من طراز عال سواء في المجال التطبيقي أو النظري، ويمكن إيجاز أسباب الحث على تعميم اعتماد معايير أيوفي في النقاط التالية:

يسهم اعتماد معايير أيوفي في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها وإقرارها رسمياً من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة1

يسهم اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية في تنميط التطبيقات والممارسات المصرفية الإسلامية وتقاربها أو تطابقها وانضباطها بمرجعية واحدة وهو من أهم عوامل استقرار وتطور الصناعة المالية الإسلامية2.

النظر في مسألة إلزام مؤسسات المالية الإسلامية قانونا بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة أيوفي في كل المعاملات الصادرة عن هذه المؤسسات؛ للوصول إلى أعلى مستوى من المهنية والتواؤم، واختصارا للجهد والوقت والأموال ومنعا للتكرار الذي لا طائل منه، كما أن تعميم العمل بالمعايير يعزز مصداقية الصناعة المالية الإسلامية والثقة بها على المستوى الدولي3.

اعتماد معايير أيوفي من قبل المؤسسات الإسلامية يساهم في ترشيد قطاع الصيرفة الإسلامية وتعزيز تطبيقاتها عالميا.

يسهم إصدار المعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية وإقرار العمل بها على نحو ملزم من السلطات النقدية الإشرافية في التعجيل بتمهين التدقيق الشرعي وتنظيمه كمهنة محاطة بسياج من اللوائح والنظم والقوانين والمؤسسات4.

حاجة العمل المصرفي إلى انسجام وتكامل في عملياته من خلال تطبيق معايير ثابتة منضبطة ومعترف بها.

حماية تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من الانحراف وتحجيم العمل بالمصلحة الخاصة على حساب المبادئ والمصلحة العامة.

خامسا: اعتماد معايير هيئة أيوفي من قبل دول ومؤسسات مختلفة في العالم

تم اعتماد معايير أيوفي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في العديد من الدول والسلطات القضائية مثل: البحرين، الأردن، نيجيريا، قطر، مركز قطر المالي الدولي، عُمان، باكستان، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة ، وبجانب المؤسسات التنظيمية، تتبع عديد من المؤسسات المالية الإسلامية ومؤسسات الاستشارات الشرعية والمؤسسات التعليمية والتدريبية في العديد من الدول معايير أيوفي الشرعية مثل كازاخستان، وقد تم تطوير الأساس القانوني لدولة الكويت استناداً إلى المعايير الشرعية، كما أوصت بها كمبادئ إرشادية في السلطات القضائية أيضاً5.

كما تتبع المعايير الشرعية في مختلف شركات التدقيق، وشركات التأمين التكافلي، وشركات التمويل غير المصرفية، ومؤسسات سوق رأس المال، ومؤسسات التعليم والتدريب، وعلماء الشريعة والمتخصصين ، وفيما يلي قائمة بالدول التي تتبع المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل كامل أو جزئي أو كدليل إرشادي6:

أفغانستان

هيئة الخدمات المالية بأستانا (AFSA)

---

1 دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، عبد الباري مشعل، مرجع سابق: ص9.
2 المرجع نفسه: ص9.
3 حصة دين ودينار، مرجع سابق: تمت المشاهدة في: 2019/09/07م، على: 09:30م.
4 دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، عبد الباري مشعل، مرجع سابق، ص9.
5 موقع أيوفي: https://aaoifi.com تم التصفح في: 2019/09/04، على: 10:34ص
6 المرجع نفسه:https://aaoifi.com

البحرين
مركز دبي المالي العالمي (DIFC)
العراق
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
الأردن
جمهورية كريغيستنان
لبنان
ليبيا
موريشيوس
نيجيريا
سلطنة عمان
فلسطين
باكستان
دولة قطر
مركز قطر الدولي المالي (QIFC)
السودان
سوريا
الإمارات العربية المتحدة
اليمن

خاتمة

من أسباب نجاح أيوفي ومكانتها الدولية هو عدد ونوعية أعضائها الذين يتوزعون على قرابة 45دولة في أغلب قارات العالم، بالإضافة إلى كونهم يتنوعون وفق فئات العضوية إلى خمسة أنواع تمثل كل شريحة أهمية من زاوية، وفي الوقت نفسه تحمل أيوفي مسؤولية تقديم ما يتلاءم مع متطلبات المؤسسات المالية الإسلامية الحديثة، كما أن حضور أيوفي وبقوة في المحافل والفعاليات المحلية والإقليمية والدولية من مؤتمرات وندوات ودورات وورش عمل، جعلها أحد أهم ممثلي الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، وقد عقبت أيوفي على نجاحها هذا بـــــ: "ومع كون هذا النجاح يعدّ مبشرا ومبهجا إلا أنّه في الوقت نفسه يزيد من حجم المسؤولية والضغط المنصب على أيوفي بضرورة تجويد أعمالها وتكثيفها وتسريع وتيرة إصدار معاييرها لتكون على قدر تطلعات الصناعة، ومتوازية مع الإيقاع السريع لتطور أعمالها"

• المعايير الشرعية مشروع ابتكاري قدمته أيوفي للمؤسسات المالية الإسلامية، وتعد المعايير مرجعا أساسيا للضبط والتحكيم لو يتم الالتزام به.

• تعتبر أيوفي إحدى الهيئات الداعمة للمصرفية الإسلامية والتي تضطلع بمهمة الاجتهاد المعاصر لمواكبة ما يستجد من معاملات في المؤسسات المالية الإسلامية.

• تسعى أيوفي لابتكار صيغ تمويلية جديدة ذات مخاطر قليلة أو معدومة، كما تحاول تطوير الصيغ الموجودة.

• تعتبر أيوفي مرجعا مهما للمؤسسات المالية الإسلامية لضبط وتحكيم المعاملات إلا أنها لا تُصدر فتاوى بالمعنى الكامل وإنما تصدر فتاوى في قالب قريب من شكل المواد القانونية استنادا لأحكام الشريعة الإسلامية، فأصدرت مئة معيار حتى الآن.

• تنوع المعايير التي تصدرها أيوفي فكانت البداية مع معايير المحاسبة والمراجعة، ثم ابتكرت أيوفي المعايير الشرعية التي كانت نقلة نوعية لها وللمؤسسات المالية الإسلامية.

التوصيات:

• العمل على ضرورة الانتقال من المنتجات والحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى المنتجات والحلول القائمة على الشريعة والمنبثقة عنها، وهذا يحتاج إلى جهد ابتكاري من طراز خاص لا يمكن أن يتم إلا من خلال المزاوجة بين فقه الواقع وفقه الشريعة وعبر تفعيل آليات العمل الجماعي.

• التفات أيوفي لأهمية خلق علاقات مع مختلف جامعات العالم والمراكز العلمية والبحثية من خلال إنشاء دورات تدريبية وندوات علمية وحلقات مناقشة، لدعم مشروعها الرائد.

• اعتماد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة أيوفي كمقياس يدرس في مختلف التخصصات الجامعية التي تتعلق بدراسة الصناعة المالية الإسلامية.

• انفتاح أيوفي على مختلف البنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى وعقد ملتقيات ومؤتمرات لتوسيع الشراكة وتعميم العمل بمعاييرها لخلق فضاء أوسع تتحرك فيه المؤسسات المالية الإسلامية بحرية أكبر.

• اهتمام الباحثين وطلبة العلم بكتابة بحوث ورسائل علمية حول هيئة أيوفي بشكل عام وحول المعايير الشرعية التي تصدرها الهيئة بشكل خاص؛ لأن الدراسات حول هذا الموضوع قليلة، وقد لمست ذلك من خلال إعداد هذه الورقة.

• عدم اقتصار هيئة أيوفي على إصدارها لمعايير شرعية في القطاع البنكي المالي والعمل على المستجدات في القطاع المالي غير البنكي والمؤسسات المالية كالاقتصاد الاجتماعي والتطبيقات الحديثة للزكاة والوقف.

قائمة المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

الكتب

1. أحمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، لا؛ط.

2. الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، تحق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط؛ 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م.

3. عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحق: عبد السلام عبد الشافي محمد ط؛1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413ه/1993م.

4. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2؛ دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384هـ/1964م

5. عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مؤسسة الرسالة، ط؛ 6، 1421هـ/2001م.

6. أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، لا: ط؛ 1994م بيروت،ج.10

7. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ط 1؛ ، مطابع دار الصفوة، مصر، الكويت، ج32.

إصدارات أيوفي:

8. أيوفي، المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تم اعتمادها حتى صفر 1439هـ نوفمبر 2017م المنامة، البحرين.

9. أيوفي 2017 عام من النجاحات والتطور، (إصدار لأيوفي تجمع فيه إنجاز الهيئة سنويا).

المقالات:

10. دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، عبد الباري مشعل، ورقة قدمت لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 27-28 أبريل 2010، طرابلس، ليبيا.

11. معاوية أحمد سيد أحمد، الفتوى ونقلها: شروط وضوابط، بحث منشور على:
http://www.riyadhalelm.com/researches/4/100w_ftwa_nqlha.doc.

الرسائل العلمية:

12. شيرين سالم أبو قنعونة، الهندسة المالية الإسلامية، ط؛ 1، 1437هـ/2016م، دار النفائس الأردن.

13. أسامة فتحي أحمد يونس، معايير التمويل الشرعية لأيوفي، ط؛ 1، 1439هـ/2018م، دار النفائس، الأردن.

المواقع الالكترونية:

14. محمد أحمد لوح، الفتوى وضوابطها، مقال منشور على موقع: http://www.drmalo.com.

15. موقع أيوفي: https://aaoifi.com.

16. مقدمة عن المعايير الشرعية لهيئة لأيوفي، قدمها د.حامد ميرة، الأمين العام لهيئة أيوفي في فيديو على موقع: https://www.youtube.com.

17. حصة دين ودينار، "أيوفي ومعاييرها الشرعية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية"، فيديو على موقع: https://www.youtube.com تمت فيه استضافة الأمين العام لأيوفي.